ما ألحق بـ(كان) وأخواتها
دراسة وتحليل

د.فاطمة ناظم العتابيّ

What is annex with kana (Be) and its collection
Study& Analysis

Dr.FATIMAH NADHIM ALATTABI

The Arab grammarian established great grammar upon solid and accurate bases astonished all those who studied Arab science from different field of life .In the same time they spoil their great efforts by putting in this great language many permissibility, rectifications, justifications, interpretations and evaluations. The subject of this research (What is annex with (Be) kana and its collection) as study and analysis is within this subject. Research was divided to three parts: first part is under the title ; What is annex with (Be) kana and its collection from the verbs, including approaching verbs and the verbs that has the meaning of be (kana) and its coiiection. Second

part is under title; similarities with (laisa-nothing more than), third part is under the title; Approximation of the Kufian. It was shown during the research thah the existence of annexes to kana (Be) and its collection is baseless, or it needs more proofs and evidences.

المقدمة

بنى النحويون العرب صرحا نحويا عظيما، على أسس متينة ودقيقة أدهشت كلَّ دارسي علم العربية على اختلاف مشاربهم، بيد أنهم لم يتوقفوا حتى أفسدوا حقيقته بما أثقلوه به من جوازات واستدراكات، وتعليلات، وتأويلات، وتقديرات قال النحويون بها رغبة في إظهار البراعة ، أو إيغالا في التفكير العقلي دون الواقع اللغوي؛ مما أدى إلى تفاقم الخلاف النحوي الذي ظهر منذ البواكير الأولى للدراسات اللغوية العربية بعد أن أدَّت أسباب كثيرة إلى ظهوره، ليس أقلها شأناً اختلافهم في السماع المستقرأ والقياس المتبع.

وكلٌّ هذا أدَّى إلى ظهور الكثير من المسائل والمناظرات التي قيل بتلفيقها، كما في المسألة الزنبورية، فضلا عن مسائل أخر ثبت عدم الخلاف فيها مثل مسألة وقوع الفعل الماضي حالا من دون (قد)، واشتقاق لفظة (اسم) وغيرهما[١].

ولأن خلافاتهم كانت بالدرجة الأساس مبنية على تحكيم القياس الذي وضعوه[٢] نجدها قد تشعبت وكثرت وتجاوزت حدود الخلاف بين المدرستين -البصرة والكوفة- لتقع بين نحويي المدرسة الواحدة[٣].

وكذلك أسهمت في ذلك طريقة فهم النحويين للتراكيب والمفردات. فتوالت الاستدراكات النحوية التي أخذت تزداد بتوالي العصور، وظهرت لنا مسائل تعتمد على المعنى بالدرجة الأولى، وتتخذ من الحمل على المعنى أوالتشابه المعنوي أُسَّها المتين وحصنها المنيع، وموضوع هذا البحث (ما ألحق بـ(كان) وأخواتها) يدخل في هذا الباب.

ولابد لنا أولا من الكلام على الابتداء ونواسخه بشكل مختصر.

الابتداء ونواسخه:

الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للإسناد[٤]. أما المبتدأ فهو –بحسب ابن يعيش- (كلُّ اسمٍ ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه)[٥]. والخبر هو(الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً)[٦].

والعوامل اللفظية التي ينبغي أن يجرَّد منها المبتدأ والخبر هي ما يعرف بـ(نواسخ الابتداء). وتنقسم هذه النواسخ على أفعال؛ هي (كان) وأخواتها و(ظنَّ) وأخواتها و(أفعال المقاربة)، وحروف هي (إنَّ) وأخواتها، و(لا) التبرئة، والمشبهات بـ(ليس).

وتسمى (كان) وأخواتها أفعالاً ناقصة، أما سبب التسمية فقد مثَّل خلافا بين النحويين، بين قائل بأنها سميت بهذا (لأنها لا تتم بمرفوعها كلاما، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب)[٧]. وبين قائل بأنها سميت بهذا لأنها تدلُّ على الزمان دون الحدث[٨].

ويردُّ على أصحاب القول الأول بأن الفعل المتعدي- وهو الذي شبهت به كان وأخواتها عندهم-لا يتم معناه بالمرفوع بل يظل معناه ناقصاً حتى يأتي المفعول به- وهو الفضلة التي قد يستغنى عنها عندهم-فيتممه ليكون كلاما تاما؛ فقولنا (ضرب زيد) يبقى ناقصا حتى يعرف من وقع عليه الضرب. فلا فرق هنا بينه وبين (كان) وأخواتها في حاجته إلى المنصوب.

أمَّا القول الثاني فقد ردَّه كثير من النحويين[٩]، ومنهم الرضي الذي يقول فيه:(ليس بشيء؛ لأنَّ (كان) في نحو: كان زيدٌ قائماً، يدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلُّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله؛ فجيء أولاً بلفظ دالٍّ على حصولٍ ما، ثم عُيِّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت:حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوَّلاً ثم تخصيصه)[١٠].

وقول الرضي هذا فيه نظرٌ، ولا يمكن التسليم به؛ لأنه لا يخرج عن التعليلات العقلية التي ولع بها الرضي وسواه من معاصريه.

والذي يبدو لي أنَّ النحويين أصابوا كبد الحقيقة حينما أسموا هذه الأفعال بالناقصة، وحينما حددوا النقص فيها بعدم دلالتها على الحدث؛ فهذه الأفعال حينما تكون ناقصة -كما يبدو- لا معنى لها سوى الصيرورة والتحول والاستمرار والنفي فضلا عن دلالتها على الزمان؛ لهذا لا تدخل في أغلب الأحوال إلا على الجملة الاسمية، وما مجيؤها إلا للمعاني التي قلناها آنفاً والتي تضفيها على الجملة برمتها، فالجملة مثلا (زيدٌ نشيطٌ) هي جملة مفيدة قائمة بذاتها وليست بحاجة إلى شيءٍ يتمم معناها، ولكننا حينما نقول (كان زيدٌ نشيطاً) جاء الفعل الناقص (كان) ليضفي معنى المضي الذي قد يكون على خلاف الحال وقد تفيد معنى

الاستمرارية كما في قوله تعالى:{إِنَّ اللّـهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً }النساء٢٣. وكذلك لو قلنا (صار زيدٌ نشيطاً) فإنَّ الجملة باتت تدلُّ على أنَّ زيداً تحول من حال إلى حال أخرى جديدة قد تكون خلاف الأولى.

أما الأفعال نحو: (جاء -ذهب-ضرب-درس-قرأ) وسواها من الأفعال فليس بها حاجة إلى جملة اسمية أو لنقل إلى كلام مفيد فتأتي لتعطيه جميعه معنى جديداً، إذ يجوز أن تأتي بفاعل فقط إن كان الفعل لازما، وفاعلا ومفعولا به مناسبين إذا كان متعدياً لتكون هذه الأفعال معها جملا مفيدة من دون أنْ تضفي عليها معاني أخرى مثل (جاء محمد) و(قرأ الطالب الدرس)، إذ نلاحظ هنا أنَّ (محمداً) اسمٌ ولكي يكون جملة مفيدة يحتاج إلى فعل ليكون فاعلا أو إلى اسم ليكون جملة اسمية معها، وكذلك (الطالب - الدرس) لا تكونان بذاتهما جملة مفيدة حتى يأتي ما يرتب معناهما.

وإنما قلت (في أغلب الأحوال)؛ لأنَّ هناك جملا لا يصحُّ أن تعد من باب المبتدأ والخبر لو جُرِّدت من هذه الأفعال مثل قولنا: (صارالطين خزفا) أو تكون مخالفة للواقع وهو ما اصطلح عليه سيبويه بـ(المستقيم الكذب)[١١] مثل قولنا (ليس كلُّ حيوانٍ طائراً) وغيرها مما لو جُرِّد من هذه الأفعال لكان مستقيما كذبا، فالنقص هو في دلالتها على الحدث لا في دخولها على المبتدأ والخبر أوغيره، فهي إنما تدخل لتعطي الجملة -ككل- معنى آخر قد يكون زمنا معينا، أو نفيا أو تحولا أو استمراراً.

ومن ثم لا تدلُّ هذه الأفعال على الحدث على وجه الحقيقة إلا إذا كانت تامة. والتمام مختص ببعضها وليس الجميع، فـ(كان) حينما تكون تامة تكون بمعنى: (وقع-حدث-حضر) وهذه الأفعال لها الدلالة على الحدث مثل (قتل ودرس وضرب) وسواها. وكذلك (أصبح وأمسى) حينما تكون تامة تكون بمعنى الدخول في الوقت الذي اشتق منه الفعل[١٢] مثل:{فَسُبْحَانَ اللَّـهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ }الروم١٧، ولكنها ليست كذلك حينما تكون ناقصة بل لها معنى الصيرورة مع زمن معين فقط مثل {أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْراً فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَباً}الكهف٤١.

وقد فسر ابن فلاح في مغنيه الفرق بين التامة والناقصة بقوله: (إن التامة يخبر بها عن ذات إما منقضٍ حدوثها، أو متوقع. وأما الناقصة فالمراد منها الإخبار إما بانقضاء الصفة الحادثة من الذات وإما بتوقعها، وأما الذات فموجودة قبل حدوث الصفة)[١٣].

وحقيقة تسميتها بـ(أفعال) جاء من انطباق الكثير من خصائص الأفعال عليها مثل تصرف بعضها، ومن دخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليها و(قد) وغيرها مما يصلح للدخول على الأفعال، لهذا سميت بـ(أفعال عبارة) أي أفعال لفظية لا حقيقية[١٤]. ومن هنا عدَّ الفراء (ظنَّ) وأخواتها من الأفعال الناقصة؛ لاحتياجها إلى جزأين تضفي عليهما معنى معيناً كما احتاجت

(كان) واخواتها إلى جزأين، ولكنهما يكونـان في حال (ظنَّ) واخواتها منصوبين[١٥]. ولم يجعلها هو أو غيره من أخوات (كان) كما في (أفعال المقاربة) التي سيأتي الكلام عليها لاحقاً؛ لأنها اشتركت معها في النقص واختلفت في العمل وهو نصب الجزأين.

أما عمل هذه الأفعال فهو رفع الاسم ونصب الخبر، واختلف النحويون في حقيقة عملها أيضا، فقال البصريون إنَّ المبتدأ مرفوعٌ بها[١٦]، وهو عند الفراء بحسب أبي حيان وغيره مرفوع على التشبيه بالفاعل[١٧]، وهو قولٌ صرح به ابن الناظم في شرحه على الألفية[١٨]، وابن فلاح في مغنيه[١٩]، في حين نسب إلى سواه من الكوفيين القول إنه باقٍ على رفعه بالابتداء[٢٠].

و أما الخبر فالبصريون يرون أنه انتصب على التشبيه بالمفعول[٢١]، في حين نسب إلى الكوفيين القول إنه انتصب على الحال[٢٢]. وقال الفراء إنه انتصب على التشبيه بالحال[٢٣].

وقد عقد الدكتور فاضل السامرائي بابا تحت عنوان (النقص والتمام في الأفعال) في كتابه (تحقيقات نحوية) ناقش فيه هذه المسائل، وبين أنَّ النحويين مضطربون فيما نقلوه عن الكوفيين في هذا الشأن وأنَّ الكوفيين يقولون بما يقول به البصريون من أنَّ (كان) تعمل في المبتدأ فترفعه وتنصب الخبر[٢٤] .

كما ردَّ على القول القائل إنَّ المنصوب بعد كان حالٌ بأدلة دحضت تماما هذا القول، سأنقل بعضا منها للتوضيح.

قال في الرد الأول: ((أنك تقول (كان المنطلق إبراهيم) و(ليس المنطلق محمداً). أفترى أنه يصح أن يكون (إبراهيم) أو محمداً) حالا؟ وما معنى الحالية هنا؟ هل المعنى: كان المنطلق في حالة إبراهيم، أوليس المنطلق في حالة محمد؟. فلا معنى للحالية البتة))[٢٥]. وهو ردٌّ سديدٌ ينم عن فهمٍ دقيق وذائقة سليمة للكلام العربي.

وقال أيضا في أحد ردوده (كثيراً ما يقع ضمير الفصل بين مرفوع هذه الأفعال ومنصوبها وذلك نحو قوله تعالى { إن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ}الأنفال٣٢، وقوله:{أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ}النحل٩٢، وقوله:{كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ}الزخرف٧٦. ومن المعلوم أنَّ ضمير الفصل إنما يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر كاسم إن وخبرها واسم كان وخبرها ولا يقع في غير ذلك ولا يقع بين الحال وصاحبها))[٢٦]، وغير ذلك مما قدمه من أدلة لامجال لعرضها هنا جميعا، وهي أدلةٌ لا مجال للتأويل فيها أوالمماحكة معها، مما أراه قد حسم الجدال في منصوب (كان) وأخواتها.

وبعد أنّ تبينت لنا الآراء في سبب تسمية هذه الأفعال وغيرها بـ(الناقصة)، وما رجحناه من ذلك، لابد لنا الآن من الدخول في موضوع البحث، وهنا لابد لنا أن نقسم هذا البحث على ثلاثة أقسام؛ نتحدث في الأول عما ألحق بـ(كان) وأخواتها من أفعال، ونخصص القسم الثاني

لما ألحق بـ(كان) واخواتها من الحروف، وهو ما يعرف بـ(المشبهات بليس)، والقسم الثالث للحديث عن التقريب عند الكوفيين.

القسم الأول: ما ألحق بـ(كان) وأخواتها من الأفعال:-

اتفق النحويون على اثنتي عشر فعلا آخر غير (كان) في هذا الباب هي: (ظلَّ-بات-أصبح-أمسى-أضحى-ليس-ما دام-ما زال-ما برح-ما فتئ-ما انفك).

ومن هنا قال السيوطيَّ: (هذه الأفعال محصورة بالعدِّ، فلا تحتاج إلى الحدِّ)[٢٧]؛ لأنَّ ما يحتاج إلى الحدِّ والتعريف هو المبهم الذي يراد تبيينه والإلمام بجوانبه.

ولكلِّ فعل من هذه الأفعال معنى يشير إليه،، لكنه لا يخرج عن التحول والصيرورة والاستمرارية والنفي مع الزمن المجرد عن الحدث، وهو في بعض هذه الأفعال يميزها من الأفعال التامة التي تشابهها في اللفظ أو تشترك معها في الجذر المعجمي، مثل (ما زال- لا يزال) وتدلُّ على الاستمرار والبقاء على الشيء خلافا لـ(زال- يزول) التي بمعنى (الذهاب والاستحالة والاضمحلال)[٢٨].

ورغم اتفاقهم على هذه الأفعال المستقراة من كلام العرب نجد أنَّ أفعالاً أخر زيدت في هذا الباب. ولكنهم على ما يبدو لم يلحقوها به بشكل مطلق أو من غير قيد وشرط، إنما كان هنالك ضابطان لذلك.

أما الضابط الأول فهو ما أشار إليه رضي الدين في شرح الكافية إذ قال (لم يذكر سيبويه منها سوى (كان) و(صار) و(دام) و(ليس) ثم قال: وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، والظاهر أنها غير محصورة، وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة)[٢٩]. فهذا الضابط يعتمد على التمام والنقص في الفعل وقد بينا في مقدمة هذا البحث أقوال النحويين في معنى النقص وحقيقته. ويلحظ من قول سيبويه إنَّه اقتصر على المعاني الرئيسة لهذه الأفعال وهي الزمان والصيررورة والاستمرارية والتحول والنفي.

أما الضابط الثاني فهو المعنى؛ إذ يحملون على هذه الأفعال أفعالاً تشابهها في المعنى فيعملونها عملها. والحمل على المعنى عندهم واسع، قال ابن جني: (اعلم أنَّ هذا الشرج غورٌ من العربية بعيدٌ، ومذهب نازح فسيح)[٣٠]، وقال: (والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً)[٣١].

والحمل هو: (ردُّ الشيء إلى نظيره)[٣٢]، أي إلى ما يشبهه، والشبه قد يكون بالمعنى أو اللفظ أو بكليهما. كما قال ابن هشام في قاعدته الكلية: (يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما)[٣٣].

وما يهمنا هنا هو الشبه المعنويُّ. فهو الذي لأجله ألحقت بـ(كان) أفعال كثيرة غير متفق عليها، وهو الذي أدى إلى إعمال الحروف المعروفة بالمشبهات بـ(ليس) والتي سيأتي الكلام عليها في القسم الثاني من البحث.

ويحسب هذين الضابطين ما يلحق بـ(كان) وأخواتها من أفعال على قسمين:

الأول: أفعال المقاربة: -

تعرف هذه الأفعال بـ(أفعال المقاربة) على التغليب، إذ ليس جميعها تفيد المقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام[٣٤]: -

١ - ما يفيد المقاربة:(كاد -كرب -اوشك)

٢ - ما دلّ على الرجاء:(عسى -أخلولق).

٣ - ما دلَّ على الشروع:(جعل -طفق -أخذ -أنشأ).

وقد عدَّها بعض النحويين محمولة على (كان)[٣٥]، في حين قال بعض آخر أنها من أخوات (كان) ولكنها وضعت في باب مستقل؛ لأن أخبارها أفعال، وقد قالوا بهذا اعتماداً على النقص؛ فهذه الأفعال ناقصة تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسما لها، وتنصب الخبر خبرا لها، غير أنها لا تدخل إلا على الجمل الاسمية التي تكون أخبارها أفعالا مضارعة. وهي مثلها بعض أفعالها يأتي ناقصا فقط، وبعضها الآخر يأتي ناقصا وتاما[٣٦].

ولم يتوقف النحويون عند هذه الأفعال، فقد زادوا أيضا عليها أفعالا كثيرة، فما زادوه على أخوات (كاد): (هلهل وأولى وكرب)[٣٧]، وزاد ابن مالك على أفعال الرجاء(حرى)[٣٨]، وزادوا على أفعال الشروع كذلك أفعالا ولكنها أكثر من سابقتها، فزاد بعضهم (هبَّ، وقرَّب، وأقبل، وعلق)[٣٩]، وذكر أبو حيان أنَّ أبا اسحق البهاري[٤٠] ما يقارب العشرين فعلا هي: (قارب -كارب -قرَّب - احال -أقبل -أظلَّ -اشفى -شارف -دلف -قرب -دنا -آثر -قام –قعد -ازدلف -أشرف -أزلف -تهيأ - أسفّ)[٤١].

وكذلك نسب إلى ابن هشام اللخمي (ابتدأ –نشب - عبا)[٤٢] في حين زاد غيره (طار -انبرى -ألمَّ)[٤٣].

والذي يبدو أن كل ما زادوه لا يعدو أن يكون حملا على المعنى من دون شاهد من كلام العرب، إنما احتكام إلى القياس ليس غير، فإذا كان الفعل (اخلولق) الذي هو أحد الأفعال المتفق عليها في هذا الباب لم يأت بمعنى الرجاء إلا في قول ذكره سيبويه هو (اخلولقت السماء أن تمطر)[٤٤]، فكيف بهذه القائمة الطويلة من الأفعال؟!.

فـ(اخلولق) جـاء علـى بنـاء (افعوعل) الـذي هـو للمبالغـة وهـو مشـتق مـن الفعل (خلـق) بمعنى: املاسَّ ولان واستوى[٤٥]، وعلى هذا جاء قول المرقش[٤٦]:

ماذا وقوفي على ربع عفا   مخلولق دارس مستعجم؟

وقد ذكر صاحب اللسـان أنَّ ابن الزبير في إحدى خطبه ذكر هذا الفعل بهذا المعنى أي (الاستواء)، قال: (إنَّ الموت قد تغشاكم سحابه، وأحدق بكم ربابه، واخلولق بعد تفرق)[٤٧].

وحتى لو ثبت ما نقله سيبويه من أنَّ (أخلولق) يأتي بمعنى الرجاء مع اقتران خبره بـ(أن) فإنَّ هذا لا يُجوِّز لنا تقعيد قاعدة مطردة على قول فرد لم يثبت بعد صحته.

والنحويون مجمعون على أنَّ هذه الأفعال تعمل عمل (كان) وأخواتها سواء أكانت محمولة عليها أم من أخواتها[٤٨].

وقد اختلف النحويون في الفعل الواقع بعد مرفوع هذه الأفعال، فإن كان مجردا من (أن) كان خبرا عند الجميع[٤٩]، وإن كان مقترنا بها فقد اختلف فيه على مذهبين، فقال الجمهور أنه خبرا كالمجرد من (أن)[٥٠]، وقال سيبويه وبعض من تابعه أنه نصب على أنه مشبه بالمفعول به أو مضمنا معنى (قارب)[٥١].

وليس جميع هذه الأفعال يقترن خبرها بـ(أن) إنما اختصت به أفعال الرجاء (عسى-حرى –اخلولق) وكذلك (أولى) التي زيدت على أخوات (كاد)[٥٢]. وقولهم إنه نصب على التشبيه بالمفعول أومضمنا معنى (قارب) يجعل هذه الأفعال تامة وبهذا تخرج من كونها من نواسخ الابتداء، وهو ما أشار إليه الشارح الأندلسي في شرحه على الألفية[٥٣].

والغريب أنهم يقولون إنَّ الفعل المضمن بمعنى (قارب) في حين أن الأفعال التي تدخل (أن) في إخبارها هي أفعال الرجاء لا المقاربة، أما (أولى) الملحق بأفعال المقاربة فليس بالثابت أنه منها. فهم يحاولون أن يجعلوا أفعال هذا الباب جميعا بمعنى المقاربة ولو من خلال التأويل، فهذا الزمخشري يقول فيها: (والفصل بين معنيي (عسى) و(كاد)، أنَّ (عسى) لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع تقول: (عسى الله أن يشفي مريضي) تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله تعالى مطموع فيه، و(كاد) لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول (كادت الشمس تغرب) تريد أنَّ قربها من الغروب قد حصل)[٥٤].

وأيا كان الأمر في حقيقة معاني هذه الأفعال وفي زيادات النحويين هذه فإنني أرى أنَّ عدد أفعال هذا الباب لا يتجاوز المشهور منها –وإن كنا نتحفظ على بعضها مما لم يرد بها سماع موثوق به- وما جاءوا به من زيادات ما هي إلا أقيسة والاستعمال اللغوي هو الفيصل الحكم في ذلك، فليس من المعقول أن يستعمل أحدهم اليوم الفعل (طار) بمعنى الشروع؟ بل يستبعد أن تكون العرب قد استعملته بهذا المعنى قديما.

وأما كون أفعال هذا الباب أفعالا ناقصة فهذا أمر لا جدال فيه إذ هي عند تأديتها معاني الرجاء والمقاربة والشروع تكون أفعالا ناقصة على وجه الحقيقة، أي أفعال لفظية لا حقيقية. ولكن لا يجوز أن نعدها من أخوات (كان) لهذا السبب. فليس كلُّ فعل ناقص يعدُّ من أخوات (كان) كما يقول الرضي، فقد رأينا الفراء يعدُّ (ظنَّ) وأخواتها أفعالا ناقصة أيضا، ولكنها ليست من أخوات (كان). إما إذا كانت خصائصها المشتركة هي الأساس فثمة فروق كثيرة تختلف فيها عن (كان) وأخواتها[٥٥] فلا يجوز لنا أن نعدها من باب (كان) وأخواتها وفقا لها.

الثاني: الأفعال التي عملت عمل (كان) حملا على المعنى:

ثمة أفعال شابهت عدد من أخوات (كان) في المعنى فحملت عليها في العمل، وقد اختلف النحويون فيها فزاد بعضهم هذه وزاد غيره تلك حتى وصلت أفعال هذا الباب إلى ثلاثين فعلا[٥٦]، وبطبيعة الحال ليست كل أخوات (كان) حمل عليها أفعالا، بل جاء ذلك بعدد محدود منها هي:-

١ - (صار): ولها النصيب الأوفر من هذه الإلحاقات أو المحمولات، إذ ألحقت بها عشرة أفعال هي:(آض - عاد - آل - رجع - حار - استحال - قعد - تحوَّل - ارتد - جاء).

وزيد عليها (غدا - راح)[٥٧] لتتم اثنتي عشر فعلا.

وقد جيء لكل هذه الأفعال بشواهد من كلام العرب نثرا وشعرا.

فشاهدهم على إعمال (آض) عمل (صار) هو قول الشاعر[٥٨]:-

وربيته حتى إذا ما تركته
أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

وبالمحض حتى آض جعدا عنطنطا
إذا قام ساوى غارب الفحل غاربه

وشاهد (عاد) قول الشاعر[٥٩]:-

وكان مُضلِّي من هُديتُ برُشده
فلله مُغوٍ عاد بالرشد آمرا

وشاهدهم على (يحور) هو قول لبيد[٦٠]:

وما المرء إلا كالشهاب وضوؤه
يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

أما شاهدهم على (تحول) فهو قول امرئ القيس[٦١]:-

وبدلت قرحا دائما بعد صحة

فيا لك من نعما تحولن أبؤسا

وشاهد ابن مالك على (استحال) و(رجع) حديثان نبويان هما (فاستحالت غربا)[٦٢]، و (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض)[٦٣]. وكذلك استشهد او حيان لـ(استحال) بقول الشاعر[٦٤]: -

إنَّ العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات

واستشهد لـ(رجع) بقول الشاعر[٦٥]:

قد يرجع المرء بعد المقت ذا مقة

واستشهد له السيوطي بقول الشاعر[٦٦]:

ويرجعن بالأكباد منكسرات

في حين صار قول الخوارج لعبد الله بن عباس (رضي الله عنهما): (ما جاءت حاجتك) شاهدهم على (جاء)[٦٧]، وصار قول بعض العرب: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)[٦٨] شاهدهم على إعمال (قعد) عمل صار، وقد عدَّ الزمخشري (قعد)[٦٩] في قوله تعالى:{لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهاً آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً }الإسراء(٢٢) من هذا الباب.

وصرح ابن مالك أنه لم يجد شاهدا من كلام العرب على إعمال (غدا وراح) عمل (صار) ليكون الاستدلال به صريحا، ثم استشهد بحديث نبوي عليهما قائلا: ((ويمكن أن يستدل على ذلك بقوله (صلى الله عليه وآله): (يرزقكم كما يرزق الطيور تغدو خماصا وتروح بطانا)[٧٠]))[٧١].

واستشهد لـ(ارتدَّ)[٧٢] بقوله تعالى:{فَارْتَدَّ بَصِيراً}يوسف(٩٦).

واستشهد لـ(آل) بقول الشاعر[٧٣]:

ثم آلت لا تكلمنا كل حي معقب عقبا

ولرضي الدين الاستربادي رأي في الأفعال (آل-رجع-حال-ارتد) والأفعال (استحال-تحول)، فأما المجموعة الأولى فإنه يرى أنها كانت تامة بمعنى (رجع) ثم ضمنت معنى (صار). وكذلك المجموعة الثانية كانت تامة بمعنى (انتقل) وضمنت كالمجموعة الأولى معنى (صار) التي هي عنده أيضا كانت بمعنى (انتقل) فعلا تاما معدى بحرف الجر(إلى) ثم حملت على (كان) فصار معناها (كان بعد أن لم يكن) ولم تعد بها حاجة -وقد صارت ناقصة- إلى التعدية بحرف الجر[٧٤].

وقوله في حمل (صار) على (كان) لتكون بمعنى (كان بعد أن لم يكن) تعليل عقلي فيه من التكلف الشيء الكثير، فهي لم تحمل على (كان) وإن كانت أم الباب، بل عملت لأنها

ناقصة كـ(كان) مع إضفاء معنى التحول والصيرورة وهو المعنى الذي جاءت (صار) لتعطيه للجمل الداخلة عليها.

والذي يبدو أنَّ الأفعال (آض-حار-تحوَّل) إن ثبت صحة ما استشهد لها به فهي إما أن تكون مضمنة معنى (صار) كما قال الرضي، وإما أن تكون مماتة الدلالة على الصيرورة ولاسيما أن بعضها ممات فعلا كالفعل (آض). أما الفعل (عاد) فيحتمل معناه في البيت أن يكون بمعنى (رجع) فليس بعيدا أن يكون المعنى (فلله مغوٍ رجع بالرشد آمرا).

أما الفعل(آل) فقد رُدَّ الشاهد بأنَّ (آل) فيه بمعنى (حلفت)[٧٥] وهو المفهوم من معنى البيت المستشهد به.

أما الأفعال الأخرى (استحال-غدا-راح-رجع) فقد ردت بأنَّ ((التزام التنكير في المنصوب بها دليل على أنه حال))[٧٦]. وهو قول سديد فضلا عن أنَّ المعنى يعضده. والحالية واضحة في المنصوبات بعد (استحال- رجع-غدا –راح) في الأحاديث المستشهد بها. وكذلك الفعل (ارتدَّ) فهو بمعنى (رجع) والمعنى يعضده[٧٧].

وحتى لو كانت مضمنة معنى (صار) فهو على غير قياس مطرد؛ يقول رضي الدين:(وليس إلحاق مثل هذه الأفعال بـ(صار) قياساً، بل سماعٌ إلا ترى أن نحو (انتقل) لا يلحق به مع أنَّه بمعنى (تحوَّل))[٧٨]، ومن ثم منع بعض النحويين القياس على بعض هذه الأفعال ولاسيما (قعد) التي لايجوز لنا أن نقول (قعد قاضياً) مع عدها من أخوات (كان)، وإن كان قد روي عن الكسائي مثله[٧٩]، إنما يجوز أن نقول (قعد كأنه قاضياً)[٨٠]، وبهذا نخرج من قياس المفردات إلى قياس التراكيب؛ فيكون التركيب(قعد كأنه) هو الذي بمعنى (صار) لا الفعل (قعد) وحده.

وقول سيبويه في (جاء): (وإنما صيِّر جاء بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده؛ لأنه بمنزلة المثل)[٨١] يحلُّ إشكال مجيء (جاء) بمعنى (صار)؛ فكونه بمنزلة المثل يخرجها من القياسية، بل ومن المألوف في الاستعمال اللغوي؛ لأنَّ الأمثال لا يقاس عليها وكثيرا ما تأتي مخالفة لقواعد اللغة كالمثل المشهور (مكره أخاك لا بطل).

٢-(أصبح) و(أمسى): قيل إنَّ الفراء ألحق بهذا الباب أفعالا هي : (أسحر-أفجر-أظهر) من السحر والفجر والظهيرة[٨٢]. ولم يصرح بأنها محمولة على (أصبح وأمسى) ولكنَّ اشتقاقها من هذه الأوقات دلَّ عليه.

وقد ذكر الرضي أنَّ ابن مالك نقص من أخوات (أصبح) (غدا-وراح)[٨٣]، فلا تكون ملحقة بـ(صار)، فهي عنده على ثلاثة معانٍ، الأول بمعنى(مشى في الغداة أوالرواح)، والثاني أنها

بمعنى (رجع في الغداة أو الرواح) وهي في هذين المعنيين تامة، والثالث أن تكون بمعنى (يكون في الغداة والرواح) وهي هنا ناقصة[٨٤].

ويبدو لي أنَّ (أسحر -وأفجر_وأظهر) قياس محض ليس إلا، لاسيما أنهم ذكروا أن الفراء أجازها من غير أن يستشهد لها بشيء. وقول الرضي في (غدا وراح) قياس عقلي أيضاً لا غير؛ لهذا ردَّ أبو حيان على ذلك بقوله: (ويحتاج تقدير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب)[٨٥].

٣-(فتئ): ألحق ابن مالك بها أفعالا تشابهها في اللفظ والمعنى هي (فتأ-أفتأ)[٨٦] وأفعالا تشابهها في المعنى هي (ونى) و(رام)[٨٧].

أما الأفعال التي تشابهها في اللفظ فإن صح كونها أفعالا ناقصة كانت من اختلاف لهجات العرب ليس غير.

وأما (ونى) فاستشهد لها بقول الشاعر[٨٨]: -

لايني الخِبُّ شيمة الحبَّ مادا   مَ فلا يحسبنه ذا إرعواء

و(رام) بقول الشاعر[٨٩]:

إذا رُمت ممن لا يريم متيما   سلوا فقد أبعرت في رومك المرمى

ثم رُدَّ الشاهد على (ونى) بأنه على إسقاط الخافض، أي (لايني عن شيمة).

ورُدَّ شاهد (رام) بأنه يحتمل الحالية لتنكيره[٩٠].

وقد قال فيهما السيوطيُّ: (ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عني باستقراء الغريب)[٩١]، وفي قوله هذا ردٌّ كافٍ على من قال بأنها من اخوات(كان) فضلا عن أنَّ أغلب الألفاظ الغريبة مماتة في الاستعمال.

وقد رد على هذا النوع من الإلحاق- أي جميع ما جاء بهذا القسم من ملحقات- بأنه (لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل، ألا ترى أنَّ (ظل زيدٌ قائماً)، معناه:(أقام زيد قائماً النهار). ولم يجعل العرب لـ(أقام) اسماً، ولا خبراً، كما فعلت ذلك بـ(ظلَّ))[٩٢].

وينطبق هذا القول على تلك القائمة الطويلة التي زيدت على أفعال المقاربة، إن صح أنها فعلا بتلك المعاني التي استشهد لها. إذ لا مسوغ لها سوى التشابه في المعنى فضلا عن ادعاء نقص لا دليل عليه.

ويبدو لي أنَّ هذا الردَّ منطقي ومعقول، وإلا لو كان كلُّ شيئين متشابهين في المعنى يعملان العمل نفسه لما اختلفت المترادفات في شيء أبداً، ولقيدت الألفاظ بقيد الشبه الذي يجعلها متوحده بالعمل فضلا عن المعنى.

٤ -: (كل فعل ذي نصب مع رفع لابد منه): وهذا قول ذكره السيوطي ولم يعزه لأحد[٩٣]، ويبدو لي أن هذا القول فيه من مجانبة الصواب نصيبٌ كبيرٌ، فكلُّ فعل متعدٍّ ينطبق عليه ذلك، فلو سلمنا بهذا لصارت كلُّ الأفعال المتعدية من الأفعال الناقصة، والنقص كما أشرنا إليه سابقا لا يتحدد باحتياج الفعل إلى منصوب أو مرفوع، بقدر ما يتحدد بدلالة الفعل على معنى معين يكسبه للجملة.

القسم الثاني: المشبهات بـ(ليس): -

وهذه حروف أعملت عمل (ليس) لمشابهتها في الدلالة على النفي، أي حملا على المعنى؛ فهذه الحروف شابهت (ليس) من جهتين: الأولى الدلالة على النفي، والثانية: البناء فـ(ليس) فعل ماضٍ جامد مبنيٌّ، وكذلك الحروف مبنية في كلِّ أحوالها، فبحسب القاعدة الكلية (يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين)[٩٤] عملت هذه الحروف.

وحالها كحال أفعال المقاربة من جهة أن الكثير من النحويين يقولون بأنها ملحقة بـ(كان) ولكن من خلال إلحاقها بـ(ليس) في العمل، ولكنهم اتفقوا على أنها أربعة حروف هي:(ما الحجازية - لا النافية للوحدة - لات - إن) خلافا لأفعال المقاربة التي زادوا عليها الكثير من الأفعال.

وسنتكلم على كل واحدة بشكل مختصر.

أ - (ما) الحجازية:

قولهم حجازية ينبئ منذ البداية بأنَّ هناك (ما) بغير هذا المسمى تعمل عكس عملها، وهي ما اصطلحوا عليه بـ(ما) التميمية.

فالحجازية تعمل عمل (ليس)، ولكن تحت شروط ذكر منها سيبويه اثنين وزاد غيره عليها لتصل إلى ستة شروط.

فأما ما ذكره سيبويه فهما[٩٥]: -

١ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها.

٢ - أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا).

أما الشروط الأخر فهي[٩٦]: -

١ - أن لا تليها (إن) الزائدة.

٢ - إلا يتقدم معمول خبرها على اسمها فلا يصح أن نقول (ما طعامَك زيدٌ آكل).

٣ - إلا تتكرر مثل: (ما ما زيدٌ قائمٌ).

٤ - ألا يبدل من خبرها موجب مثل: (ما زيدٌ شيءٌ إلا شيء لا يعبا به).

أما الشواهد على إعمالها فهي قرآنية بالدرجة الأولى تملثت بآيتين هما:{مَا هَـذَا بَشَراً}يوسف٣١، و{ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}المجادلة٢. فضلا عن بيت شعري واحد لم يعرف قائله هو[٩٧]:

أبناؤها متكنفون أباهم حنقوا الصدور وما هم أولادَها

وعلى الرغم من قرآنية شواهد الإعمال نجد من النحويين من ضعف عمل (ما) عمل ليس؛ لأن القياس يقتضي بعدم إعمالها لأنها من الحروف غير المخصصة[٩٨]. وهو أمر ردَّه الزجاج بقوله:(وزعم بعضهم أنَّ الرفع في قولك (ما هذا بشرا) أقوى الوجهين؛ وهذا غلطٌ لأنَّ كتاب الله ولغة رسولِ الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات)[٩٩]. إذ لا يمتلك الرافضون لعملها أوالقائلون بعدم قياسيته سوى تلك القاعدة التي هي من وضعهم.

و(ما) تشبه (ليس) في أنَّ خبرها يأتي مقترنا بـ(الباء) الزائدة في القرآن كثيرا، مثل: إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ}الأنعام١٣٤، وقوله:{وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ }يونس٥٣، وقوله:{قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللّهُ إِن شَاء وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ }هود٣٣، وقوله:{ مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ}إبراهيم٢٢، وقوله:{وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ }الحجر٢٢، وقوله:{وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاء وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ }العنكبوت٢٢، وقوله:{مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ }الصافات١٦٢، وقوله:{وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ }الشورى٣١.

وهذا وجه شبه جديد يقوي القول بإعمالها عمل (ليس).

ب/(لا): -

وتسمى (لا) النافية للوحدة تمييزا لها من لا النافية للجنس، وقد قال النحويون إنها أضعف من (ما) في العمل، ووضعوا شروطا لعملها هي[١٠٠]: -

١ -أنها لا تدخل إلا على النكرة.

٢ -أن لا ينتقض نفيها بـ(إلا).

٣ -أن لا يتقدم خبرها على اسمها.

وقد خصها ابن فلاح[١٠١] وابن هشام[١٠٢] بالشعر دون النثر، وهذا أغرب ما قيل فيها، فهما لا يعنيان ما يعرف اليوم بنحو الشعر؛ لأن أغلب قواعدهم شواهدها شعرية، حتى أنَّهم يفضلونه على النثر ولو كان قرآنا[١٠٣].

وكثيرا ما يحذف خبرها ويبقى اسمها المرفوع فقط.

وبطبيعة الحال كانت شواهدهم على إعمالها شاهدين شعريين فضلا عن شاهد نثري مصنوع هو(لا رجلٌ أفضل منك)[١٠٤]. أما الشاهدان الشعريان فالأول[١٠٥]:

تعزَّ فلا شيء على الأرض باقيا   ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

والثاني[١٠٦]:

نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذلٍ   فبُوِّئتَ حصنا بالكماة حصينا

وكلا البيتين لا يعرف قائلهما، أما البيت الوحيد الذي يعرف قائله فهو للنابغة الجعدي، ولكنه يضرب شرطا من شروط إعمالها عندهم، وهو الشرط الأول، أي العمل بالنكرات. قال النابغة الجعدي[١٠٧]:

وحلَّت سواد القلب لا أنا باغياً   سواها، ولا عن حبها متراخيا

وللباحث الدكتور كريم الربيعي ردٌّ على النحويين فيما يخص هذه الشواهد؛ إذ قال: (إنَّ هذه الشواهد لا يطمأن إليها، فالأول والثاني لا يعرف لهما قائل وأغلب الظنِّ أنَّ أحد النحاة صنعهما بدليل أنَّ النحاة المتأخرين لم يضيفوا إليهما شاهداً ثالثاً، أما قول النابغة فقد خذل النحاة في فقده لأحد الشروط، فمن الخطأ جدا أن يجعل ابن مالك القياس على هذا الشاهد سائغا)[١٠٨].

والحق معه لولا أنَّه لم يفهم مراد ابن مالك في هذا البيت، فهو لم يقل إنه مما يقاس عليه بل ذكر أن هناك من يقول بهذا، ثم خرجه على تخريجين إذ قال: (ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال؛ تقديره: (لا أرى باغيا) فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل. ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ والفعل المقدر بعده خبر (أنا) ناصبا (باغيا) على الحال)[١٠٩].

ج/(لات):-

اختلف النحويون في (لات) من حيث الحقيقة والعمل. أما الحقيقة فلهم فيها ثلاثة أقوال هي[١١٠]:-

١- أنها فعل ماض، فقال بعضهم إنه (لات - يليت)، وقال آخرون أنه (ليِسَ) بكسر الياء فقلبت الياء ألفا لتحركها وفتح ما قبلها، وأبدلت السين تاءً.

٢- أنها مركبة من (لا) النافية وتاء التأنيث الساكنة التي حركت لسكون ما قبلها.

٣- أنها (لا) النافية زيدت عليها (تاء) زائدة في أول (حين).

أما من حيث العمل فلهم مذاهب ثلاثة أيضا[١١١]:-

١ - أنها عاملة عمل (ليس)، وهو قول الجمهور، وعندهم لابد من حذف أحد معموليها وأكثر ما يحذف المبتدأ، وهي لا تعمل إلا في لفظة (حين)، وجوز بعضهم أن تعمل في مرادفات الحين.

٢ - أنها غير عاملة، فإن جاء ما بعدها مرفوعاً –وهو قليل- فإنه مبتدأ حذف خبره، وإن جاء بعدها منصوبا فهو مفعول به لفعل محذوف. ونسب ابن هشام هذا الرأي للأخفش، والتقدير عنده في نحو:{وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}(ص٣): (لا أرى حين مناص).

٣ - أنها عاملة عمل (إنَّ) فتنصب الأول وترفع الثاني، ونسبه ابن هشام إلى الأخفش أيضا.

وقد جرت (لات) ما بعدها في بعض أشعار العرب، قال أبو زبيد الطائي[١١٢]:-

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ   فأجبنا أن ليس حين بقاءِ

كما قرئ شاذا (ولات حينِ مناصٍ)[١١٣].

ومن شواهدهم على إعمالها أيضا قول الشاعر[١١٤]:

ندم البغاة ولات ساعة مندم   والبغي مرتع مبتغيه وخيم

والغريب أنَّ كلَّ ما قاله النحويون في (لات) وإعمالها عمل (ليس) مبنيٌّ على التقديرات والتأويلات فقط، ثم أنَّ شواهدها لا تعدو شاهدا قرآنيا واحداً لم يظهر فيه سوى أحد معموليها على اختلاف القراءات فيه، وشاهدان شعريان جاءت في أحدهما جارة ما بعدها. وهي عند أكثرهم بالمرتبة الثالثة من حيث العمل؛ إذ هي أضعف من (لا).

أما ما قيل من أنَّ الأخفش لا يراها عاملة فغير صحيحٍ، فهو حينما تكلم على هذه الآية لم يخرج عما قال به جمهورهم من إعمالها عمل (ليس)[١١٥].

والذي أراه أنَّ (لات) حرف نفي على وجه الحقيقة كما أقروا ولكنها بسيطة لا مركبة، كما أنها ليست عاملة عمل (ليس)، إذ لم ترد عن العرب إلا بأحد معموليها كما قالوا هم أنفسهم؛ ولأنها لا تدخل إلا على الحين ومرادفاته والتي تأتي منصوبة غالبا فلنا أن نقول إنَّ (لات) حرف نفي يدخل على الظروف المنصوبة.

د/ (إنْ):-

يذكر النحويون أنَّ (إن) تعمل عمل (ليس)، وهي أضعف أخواتها في ذلك وقد نسب الإعمال إلى الكوفيين ما عدا الفراء الذي لا يعملها كالبصريين[١١٦]. وذكر ابن هشام أنها لغة أهل العالية[١١٧].

وقد استدل المجوزون بقراءة سعيد بن جبير[118]:{إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }الأعراف١٩٤. وبشاهدين شعريين؛ أحدهما[119]: -

إن هو مستوليا على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

والآخر[120]: -

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وكلاهما لا يعرف قائله.

والجدير بالذكر أنها جاءت في القرآن الكريم غير عاملة مع (إلا) مثل:{إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ }الملك٢٠، وقوله:{إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم}النجم٢٣ ومن دونها كقوله تعالى:{إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ}يونس٦٨.

وكذلك جاءت نافية داخلة على الفعل من غير (إلا) في مواضع كثيرة منها {قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً }الجن٢٥، وقوله: {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ }الأنبياء١١١، وقوله: {فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنتُكُمْ عَلَى سَوَاء وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ }الأنبياء١٠٩.

فهي حرف نفي تدخل على الاسماء والأفعال معا، غير أنَّ النحويين لم يذكروا سوى دخولها على الأسماء[121].

ولا أرى القول بإعمالها عمل (ليس) صواباً؛ إذ هي لم تأت عاملة إلا مرة واحدة في قراءة قرآنية شاذة؛ والقراءة - سبعية أوعشرية - كما نعلم لا تمثل إلا أداءا لغويا لا يرقى للقبول كالقرآن؛ لأنَّ القرآن والقراءات عندهم حقيقتان متغايرتان[122]، فكيف إذا كانت شاذة؟!.

أما البيتان الشعريان فلا يعرف قائلهما، ثم أنَّ النحويين أنفسهم اختلفوا في إعمالها وعدمه ولا ريب في أنَّ اختلافهم هذا جاء من عدم اقتناعهم بالشواهد المستشهد بها على ذلك. فلا يجوز بعد هذا القول بعملها.

القسم الثالث: التقريب عند الكوفيين:

سنتحدث في هذا القسم عن (التقريب عند الكوفيين) بشكل يلقي ضوءا كثيفا عليه ليسهل بيان حقيقته.

بدءا نقول إنَّ مصطلح التقريب مصطلحٌ كوفيٌّ أصيل لاجدال فيه، فهو ليس مثل المصطلحات التي تبين في الدراسات النحوية الحديثة أنَّ الكوفيين لم ينفردوا بها، بل شاركهم

البصريون كذلك بها مثل مصطلح الجحد والصفات والتفسير وغيرها[١٢٣]، ولا صحة لما قال به الدكتور عوض بن حمد القوزي من أنَّ سيبويه يعرف التقريب[١٢٤].

أما أول من ذكره من الكوفيين فهو الفراء في معانيه[١٢٥]، ثم تلاه ثعلب في مجالسه[١٢٦]، وهذا يعني أنَّ هذا المصطلح ظهر مع بواكير ظهور المدرسة الكوفية، ثم تلقفه البصريون بعدها مناقشة ورداً وتفنيداً.

وقد بحث فيه بحثا مفصلا في العصر الحديث الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي الأستاذ في كلية اللغة العربية في المدينة المنورة، وتحدث فيه عن تعريف التقريب، وشروطه، وسائر أحكامه التي استنبطها مما قاله الفراء وثعلب وما قاله خصومهما من البصريين الذين عرضوا لهذا الموضوع[١٢٧].

وسنعتمد عليه في جوانب كثيرة لإلمامه الكبير بكلِّ ما يتعلق بالموضوع، غير أني أودُّ أن أشير أولا إلى أنه على الرغم من الجهد الكبير الذي بذله الدكتور البعيمي في بحثه هذا، أراه قد انطلق من نظرة بصرية بحتة للموضوع من دون المحاولة لفهم مراد الكوفيين الحقيقي منه. ولن أدعي أنَّ ما سأتكلم عليه يختلف كثيرا عما قدمه الدكتور، ولكنني سأحاول جهدي أن استشف المعنى الدقيق له عند الكوفيين ومن ثم تقييمه على وجه لا يخلُّ بما تعورف عليه في النحو العربي، فقد اختلف معه وقد اتفق تبعا لما سيتبين لاحقا.

وما أودُّ الإشارة إليه أيضا أنَّ الكوفيين حينما قالوا بالتقريب حصروه بأسماء الإشارة ولاسيما (هذا وهذه)، ولم يذكروا غيرها، ولكنَّ هذا المصطلح اتسعت دائرته عند النحويين البصريين لتشمل غير أسماء الإشارة مع بقاء نسبته إلى الكوفيين. من ذلك ماقيل من أنَّ الحرف المشبه بالفعل (كأنَّ) يأتي بمعنى التقريب عند الكوفيين، قال السيوطي:(وزعم الكوفيون أنها تكون للتقريب في نحو (كأنك بالشتاء مقبلٌ، وكأنك بالفرج آتٍ، وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل؛ إذ المعنى: تقريب إقبال الشتاء وإتيان الفرج وزوال الدنيا، وبقاء الآخرة)[١٢٨]. وقد نسب القول (كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل) إلى الحسن البصري.

وسنتحدث عنه لاحقا بعد أن نعرض للتقريب كما جاء في بحث الدكتور إبراهيم البعيمي.

تعريفه:

لم يعرف الكوفيون التقريب، ولم يتطرق إليه كذلك أهل الاصطلاح من القدماء، ولكن المحدثين ممن درس المصطلح النحوي قدم لنا تعريفا يعتمد على قول ثعلب: (والتقريب مثل (كان))[١٢٩]، وعلى أقوال البصريين مثل السيوطي الذي قال: (ذهب الكوفيون إلى أنَّ (هذا وهذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب)[١٣٠]، ومن

هنا عرفه البعيمي بقوله: (إعمال أسماء الإشارة في الجمل الاسمية عمل (كان) فيرتفع ما كان مبتدأ على أنه اسمٌ للتقريب وينصب الخبر على أنه خبر له)[131].

شروط إعماله:

عدد البعيمي شروط الإعمال وحصرها بأربعة اعتمادا على ما جاء في كتب النحو الكوفية والبصرية على السواء، وهي[132]:

١- أن يكون الاسم الواقع بعد اسم الإشارة لا ثاني له في الوجود مثل الشمس والقمر والخليفة، أو يكون معبرا به عن جنسه ومثل له بقولهم (ما كان من الأُسدِ غير مخوف فهذا الأسدُ مخوفا).

٢- أن يكون دخول اسم الإشارة كخروجه، أي أنَّ معنى الجملة لا يتأثر لو أسقط اسم الإشارة.

٣- أن لا يتقدم اسم التقريب على اسم الإشارة

٤- أن لا يتقدم خبر التقريب على اسم الإشارة.

وقد عرض لاعتراضات من الممكن التي يرد بها على شروط الكوفيين هذه[133].

ثم عقد مبحثا تحت عنوان (التقريب وضمير الفصل) تكلم فيه على منع الكوفيين لدخول ضمير الفصل في التقريب، قال ثعلب: (لايدخل العماد مع التقريب من قبل أنَّ العماد جواب والتقريب جواب فلا يجتمعان)[134]، ومن ثم منع الكوفيون قراءة من قرأ[135]:{هَـؤُلاء بَنَـاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ}هود٧٨ لوقوع ضمير الفصل في جملة التقريب[136]، وقد منع البصريون هذه القرءاة لأنَّ ضمير الفصل لايجوز أن يقع بين الحال وصاحبها[137].

ثم تكلم على توسط الخبر في التقريب فاعتمد على قول أبي حيان في هذا إذ قال:(واختلفوا في توسيط خبر التقريب فأجازه الكسائي ومنعه الفراء)[138] واستشهد الدكتور البعيمي له بقول حسان[139]:-

أترضى بأنا لم تجفَّ دماؤنا وهذا عروساً باليمامة خالدُ.

أما تقديم معمول الخبر عليه فهو جائز عنده اعتمادا على قوله تعالى:{هَذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَـةً}الأعراف٧٣. وكذلك مجيء الخبر معرفة مجوزٌ اعتمادا على قول أبي حيان:(وأجازوا التعريف في الخبر فيقولون: وهذا الخليفة القادم)[140].

أما مجيء الخبر جملة فقد أشار إلى أنَّ الكوفيين لم يتعرضوا لهذا بالمنع أو الجواز، ولكنه جوزه اجتهادا من نفسه مستدلا عليه بنحو:{هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ}الجاثية[141]٢٩. وكذلك عرض لدخول العوامل اللفظية الداخلة على

الجملة الاسمية مثل (إنَّ) وإخواتها على التقريب كما في قوله تعالى: {وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ}الأنعام١٥٣، وقوله: {إِنَّ هَـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ}الأنبياء٩٢وغيرها، وجعله جائزا في التقريب عند الكوفيين[١٤٢].

أما حكم التقريب فهو جواز النصب لا وجوبه، وفيه اعتمد على أقوال البصريين لا الكوفيين كقول سيبويه: (هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك هذا عبد الله منطلق)[١٤٣]. وكان الأحرى به أن يعتمد في ذلك على قول الفراء[١٤٤] حينما تكلم على قوله تعالى:{وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ }ق٢٣.

وهو بعد لم يدخر جهدا في عرض كل ما يتعلق بالموضوع من التماس الفرق بين الحال والتقريب عند الكوفيين، فضلا عنه عند البصريين ورأيهم في التقريب. فكان جهدا محمودا ألمَّ بالموضوع إلماما كبيرا، ولكن هذا لا يعني أنَّ نسلِّم لما قال به من دون مناقشة فرضتها الأدلة وليس من باب المشاحة والجدال.

لقد أجهد النحويون القدامى أنفسهم بالردِّ على الكوفيين في القول بالتقريب، واجهد المحدثون أنفسهم كذلك في الكلام عليه واستخلاص شروطه وحكمه ورفضه أو قبوله، والقول بتنزيه سيبويه من عدم معرفته له، في الوقت الذي هو ليس أكثر من (معنى) خاص بأسماء الإشارة يرد به قرب حصول الشيء أو الحال، لا الإشارة إليه. ومن هنا قال ثعلب ("هذا" تكون مثالا وتكون تقريبا، فإذا كانت مثالا قلت: هذا زيدٌ، هذا الشخص شخص زيد...وإذا قلت: هذا كزيد قائما فهو حالٌ؛ كأنك قلت: هذا زيدٌ قائماً، ولكنك قد قربته)[١٤٥].

فهو هنا يبين لنا حقيقة التقريب، ثم يبين لنا أنَّ المنصوب هنا (حال) لا غيره. وقد قال الفراء قبله: (العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بهذا وهذان وهؤلاء فرقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكني بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت؟ فيقول القائل: هأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا، وكذلك التثنية والجمع، ومنه (ها أنتم أولاء تحبونهم)....وإذ كان الكلام على غير تقريب أو كان مع اسم ظاهر جعلوا (ها) موصولة بـ(ذا)، فيقولون: هذا هو وهذان هما، إذا كان على خبر يكتفي كلٌّ واحد بصاحبه بلا فعل، والتقريب لابد فيه من فعل لنقصانه، وأحبوا أن يفرقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح)[١٤٦].

والذي أراه أنّ المنصوب في التقريب عند الكوفيين هو الحال عند البصريين ولكنه لايكون إلا بعد اسم الإشارة الذي جاء لهذا المعنى لا معنى الإشارة والتنبيه؛ وثمة أسباب كثيرة تعضد قولي هذا:-

١ -إنَّ الفراء يقول:((وقوله هذا ما لدي عتيد) رفعت العتيد على أن جعلته خبر صلته ما، وإن شئت جعلته مستأنفا على مثل قوله (هذا بعلي شيخٌ) ولو كان نصبا كان صوابا؛ لأنَّ (هذا وما) معرفتان فيقطع العتيد منهما)[١٤٧].

فتشبيهه (عتيد) بـ(شيخ) وتجويزه أن ينصب كما نصب (شيخ) في إحدى القراءات، ثم قوله (يقطع) دليل على أنه (حال)، لأن القطع عند الكوفيين في مقابل الحال عند البصريين.

٢ -لو ثبت أنَّ الكوفيين يقولون إنَّ خبر (كان) واخواتها حال أو شبهه -مع تحفظنا على قولهم هذا- لكان هذا دليل على أن المنصوب على التقريب حال لا خبر، ولاسيما أنَّهم لم يذكروا أنه خبر بل قالوا منصوب، والنصب على الخبرية هو ما نسبه البصريون إليهم.

٣ - حكم المنصوب على التقريب هو جواز النصب كـ(الحال) في بعض المواضع، في حين أنَّ حكم خبر (كان) وجوب النصب.

٤ - أنهم يمنعون وقوع ضمير الفصل بين المنصوب على التقريب وما قلبه، و(كان) وأخواتها لا يمتنع فيها هذا مثل قوله تعالى: {إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ}الأنفال٣٢، إنما يمنع وقوع الفصل بين الحال وصاحبه وليس بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك.

٥ -أنهم يمنعون تقديم خبر التقريب على اسم الإشارة وهو كمنع تقديم الحال على صاحبها[١٤٨]، في حين يجوز تقيم خبر (كان) عليها[١٤٩].

كل هذا يؤكد أن المنصوب على التقريب حال عندهم؛ غير أن العامل فيه هو معنى التقريب لا معنى الإشارة أوالتنبيه اللذان يجوز أن يعملا في الحال[١٥٠].

وعلى هذا يكون التقريب عندهم معنى يعمل في الحال والمراد منه قرب حصول الحال لا حصولها، أما الشروط التي ذكرها النحويون فما هي إلا دلائل ترشد إلى معنى التقريب وتميز اسم الإشارة المراد به التقريب من اسم الإشارة المراد به معنى الإشارة والتنبيه أو ما اصطلحوا عليه بـ(المثال).

ونستطيع أن نعرف التقريب بأنه: (معنى يُخرج اسم الإشارة من معنى الإشارة والتنبيه إلى معنى قرب حدوث الشيء يجوز أن ينصب ما بعده على أنه حال).

أما ما نحو (كأنك بالشتاء مقبل) وغيرها فهو منسوب إلى الكوفيين إذ هم يحصرون معنى التقريب بأسماء الإشارة لا غيرها ولم أجد في كتبهم مثل هذا.

وقد أجهد النحويون أنفسهم في تأويلها، فقد نسب إلى الفارسي أنه خرجه على أن يكون ((الكاف) حرف خطاب والباء زائدة في اسم (كأن)، وخرجه غيره على حذف مضاف أي: كأن زمانك مقبلٌ بالشتاء، وخُرِّج قول الحسن على أنَّ الباء ظرفية، وخبر (كأنَّ) هو قوله: لم تكن ولم تزل، وخرجه ابن عصفور على إلغاء (كأنَّ) لما لحقتها كاف الخطاب، وما بعدها مبتدأ

زيدت فيه الباء كما زيدت في (بحسبك درهم)، وخُرِّج أيضا قول الحسن... على أنَّ المجرور خبر (كأنَّ) أي ملتبس بك والفعل في موضع الحال، والحال لازمة كهي في قوله تعالى:{فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ }المدثر ٤٩ ويدلُّ على ذلك صلاح واو الحال نحو: كأني بك وقد طلعت الشمس)[١٥١].

وكلُّ هذه التخريجات لا طائل تحتها لأنها تخرج النص من شكله ومضمونه المراد إلى شكل ومضمون آخر.

وأرى أنَّ من قال إنَّ (كأن) في هذه الأمثلة ليست بمعنى التشبيه مصيب، إذ لا نشم للتشبيه رائحة فيها، فإن لم تكن بمعنى (قرب حدوث الشيء) فما المعنى لها؟ وكيف يستقيم لنا أن نترك معنى جليا يأتي عفوا ونقبل بمعنى لا يتحصل إلا بعد التأويل والتقدير؟!.

ولا أعلم إذا كانت (كأن) تخرج من معنى التشبيه إلى معنى (التنبيه) و (الإنكار والتعجب) كما في قولهم (فعلت كذا وكذا كأني لا أعلم، وفعلتم كذا وكذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون)[١٥٢] فلماذا لا تخرج لمعنى التقريب وهم يقرون بالمعاني المذكورة آنفا لـ(كأنَّ).

خاتمة البحث

من كلِّ ما تقدم نستطيع استنتاج عدة أمور نجملها بما يأتي.

١ -ما يخصُّ أفعال المقاربة فهي كما اتضح أفعال ناقصة على وجه الحقيقة؛ لكنها ليست من أخوات (كان) أو ملحقة بها في العمل؛ فهي تختلف في عملها عنها وإن كانت شابهتها بالنقص. أما الأفعال التي قال النحويون إنها من أفعال المقاربة أو من أخوات (كان) فلا صحة لها، إذ هي إما أن تكون مشابهة لها في المعنى ولا يجوز لنا أن نعمل كل متشابهين العمل نفسه دون سماع موثوق به، أو تكون أفعال مضمنة لمعنى إحدى أخوات (كان) شذوذا أوأفعالا مماتة المعنى، وهي لا يسندها شيء من الاستعمال اللغوي، فإنَّ ما استشهد به من شواهد لا يعدو أن يكون الخبر المزعوم فيها منصوبا على الحالية لا غير.

٢ - فيما يخص الحروف المشبهة بـ(ليس) فيبدو لي أنَّ (ما) هي الأداة الوحيدة المشبهة بـ(ليس)، فقد جاءت عاملة بشكل صريح في نصين قرآنيين ولم يرد إعمالها إلا بقاعدة كلية وضعها النحويون. فضلا عن أنَّ خبرها اقترن بحرف الجر الباء أسوة بخبر (ليس) في مواضع قرآنية كثيرة.

أما غيرها فلا صحة لعملها عمل (ليس). فكل ما جاءوا به محض تأويلات وتقديرات لايصحُّ الأخذ بها على أنها من الواقع اللغوي وقد رأينا أنَّ (لات) لم ترد ولا مرة واحدة بمعموليها المزعومين، أما (إن) فإنها لم تعمل في القرآن إلا في قراءة شاذة وعملت في بيتين شعريين مجهولي القائل. وكذلك الحال في (لا) التي عدت بعد (ما) في قوة العمل فهي- على

الرغم من حصر بعضهم عملها بالشعر - لم ترد إلا ببيتين شعريين لا يعرف لهما قائل، وشاهد النابغة الذي ضرب شرطا من شروط عملها عندهم. فلا يصح بعد هذا القول بعملها سواء أكانت من المشبهات بـ(ليس) أو غير ذلك.

٣-التقريب عند الكوفيين هو معنى خاص بأسماء الإشارة وهو ينصب ما بعده –جوازا- على أنه حالٌ، ولا صحة للقول بإلحاق أسماء الإشارة بـ(كان) واخواتها بالعمل.

أما بالنسبة لـ(كأنَّ) فكونها قد تأتي لمعنى التقريب أمر يسنده السماع، ولا ضير من قبوله مادمت (كأنَّ) تخرج من معناها الأصلي- التشبيه- لمعان أخرى-التنبيه والإنكار والتعجب.

---

[١] - ينظر:كتاب الإنصاف والخلاف النحوي:١٢١-١٣٧، الاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي:٦٥.

[٢] - ينظر: الاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي:٤٦.

[٣] -ينظر: على سبيل التمثيل الصفحات(١١٦-١٤٨) من رسالة الخلاف النحوي بين الكوفيين.

[٤] -ينظر: التعريفات:١٣.

[٥] -شرح المفصل:١٦٢/١.

[٦] -المصدر نفسه:١٦٩/١.

[٧] -شرح الرضي على الكافية:١٨١/٤، وينظر:وارتشاف الضرب:١١٥١/٣، وشرح الأشموني:٤٠٠/١.

[٨] -ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٨١/٤، وارتشاف الضرب:١١٥١/٣.

[٩] -ينظر على سبيل التمثيل: شرح ابن عقيل:٢٥١/١، وارتشاف الضرب:١١٥١/٣.

[١٠] -شرح الرضي على الكافية:١٨٢/٤.

[١١] ينظر: الكتاب:٢٦/١.

[١٢] -ينظر: أوزان الفعل ومعانيها:٧٢.

[١٣] -المغني لابن فلاح:١٨/٣.

[١٤] -ينظر: نظرية النحو العربي ورؤيتها لتحليل البنى اللغوية:١٤٧.

[١٥] -ينظر: معاني القرآن للفراء:٨٣/٢-٨٤،٢-١٠٦.

[١٦] -ينظر: ارتشاف الضرب:١١٤٦/٣، وشرح التصريح:١٨٤/١.

[١٧] -ينظر: ارتشاف الضرب:١١٤٦/٣، وشرح التصريح:١٨٤/١.

[١٨] -ينظر: شرح ابن الناظم:٥١.

[١٩] -ينظر: المغني لابن فلاح:٥١/٣.

[٢٠] -ينظر: ارتشاف الضرب:١١٤٦/٣، وشرح التصريح:١٨٤/١.

[٢١] -ينظر:الأصول لابن السراج:٨٢/١، وشرح ابن الناظم:٥١، وارتشاف الضرب:١١٤٦/٣، وشرح التصريح:١٨٤/١.

[٢٢] -ينظر:ارتشاف الضرب:١١٤٦/٣.

[٢٣] -هذا ما يلمح من قولٍ للفراء في معانيه:٢٨١/١، ويصرح به أبو حيان في ارتشافه:١١٤٦/٣.

[٢٤] -ينظر: تحقيقات نحوية:٦٧.

[٢٥] -تحقيقات نحوية:٧٩.

[٢٦] -تحقيقات نحوية:٨١.

[٢٧] -النكت على الألفية:٢٥٩/١.

[٢٨] ينظر: لسان العرب:مادة: (ز-و-ل):١٧١٥.

[٢٩] -شرح الرضي على الكافية:١٨٣/٤.

[٣٠] الخصائص:٤١٣/٢.

[٣١] الخصائص:٤٢٥/٢.

[٣٢] التعريفات:١٥٩.

[٣٣] -مغني اللبيب:٤٧٥/٢.

[٣٤] -ينظر: شرح ابن عقيل:٢٩٨/١، والمغني لابن فلاح: ٣٣٩/٣، وارتشاف الضرب:١٢٢٢/٣.

[٣٥] -ينظر: شرح ابن الناظم:٥٩، والمقرب لابن عصفور:٩٨/١، والنكت على الألفية:٢٩٣/١، وشرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي:٣/٢.

[٣٦] -ينظر:المغني لابن فلاح:٣٣٩/٣، وارتشاف الضرب:١٢٢٤/٣.

[٣٧] -ينظر:شرح الرضي على الكافية:٢٢٠/٤.

[٣٨] -ينظر:شرح ابن الناظم:٥٩، وارتشاف الضرب:١٢٢٢/٣.

[٣٩] -ينظر:شرح الأشموني:٥١١/١، وارتشاف الضرب:١٢٢٢/٣.

[٤٠] -هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو أسحق البهاري، له (المنخل)، و(شرح التسهيل) وهو شرح على الجمل، ينظر: بغية الوعاة:٤٠٧/١.

[٤١] -ينظر: ارتشاف الضرب:١٢٢٢/٣.

[٤٢] -ارتشاف الضرب:١٢٢٢/٣.

[٤٣] -ينظر: المصدر نفسه.

[٤٤] -ينظر: كتاب سيبويه:١٥٧/٣.

[٤٥] -ينظر: اللسان مادة (خ-ل-ق):١١٥٩.

[٤٦] -ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤٧] -المصدر نفسه:١١٦٠.

[٤٨] -شرح الرضي على الكافية:٢٢٢/٤.

[٤٩] -ينظر:ارتشاف الضرب:١٢٢٤/٣، الهمع:٤١٥/١، وشرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي:٣/٢.

[٥٠] -ينظر: المصادر نفسها.

[٥١] -ينظر: كتاب سيبويه:١٦٠/٣، وشرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي:٣/٢.

[٥٢] -ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢٢٠/٤.

[٥٣] -ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي:٣/٢.

[٥٤] -المفصل:٢٧١.

[٥٥] -ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢٢٢/٤، والنكت على الألفية:٢٩٣/١.

[٥٦] ينظر:الهمع:٣٥٩/١.

[٥٧] -ينظر:ارتشاف الضرب:١١٤٧/٣، والهمع:٣٥٩/١.

[٥٨] ينظر:شرح الكافية الشافية:٧٠/١.
[٥٩] ينظر:شرح الكافية الشافية:٧٠/١.
[٦٠] -ديوان لبيد:٥٦.
[٦١] -ديوان امرئ القيس:١١٧.
[٦٢] -صحيح البخاري:الحديث رقم (٣٦٤٢) الصحيفة:٦٥٠.
[٦٣] -صحيح البخاري:الحديث رقم (١٢١) الصحيفة:٣٥.
[٦٤] -ينظر: ارتشاف الضرب:١١٦٤/٣.
[٦٥] -ارتشاف الضرب:١١٦٣/٣.
[٦٦] -ينظر: الهمع:٣٤٧/١.
[٦٧] -ينظر: كتاب سيبويه:٥١/١.
[٦٨] ينظر: اللسان مادة (ق-ع-د):٣٢٧٥.
[٦٩] ينظر: الكشاف:٥٩٣.
[٧٠] -سنن الترمذي:٢٣٤٥.
[٧١] -شرح الكافية الشافية:٧١/١.
[٧٢] -ينظر:ارتشاف الضرب:١١٦٤/٣، والهمع:٣٥٨/١.
[٧٣] -ينظر:اللسان مادة (ع-ق-ب):٢٦٩٥.
[٧٤] :ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٨٣/٤.
[٧٥] -ينظر:ارتشاف الضرب:١١٦٤/٣، والهمع:٣٥٩/١.
[٧٦] -الهمع:٣٥٧/١.
[٧٧] -ينظر: الكشاف:٥٣٠.
[٧٨] -شرح الرضي على الكافية:١٨٤/٤.
[٧٩] -ينظر: ارتشاف الضرب:١١٦٥/٣.
[٨٠] -ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٨٨/٤.
[٨١] ينظر: كتاب سيبويه:٥١/١.
[٨٢] -ينظر: ارتشاف الضرب:١١٤٨/٣، والهمع:٣٥٢/١، ٣٥٩.
[٨٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٨٦/٤.
[٨٤] -ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٨٦/٤-١٨٧.
[٨٥] -ارتشاف الضرب:١١٦٦/٣.
[٨٦] -ينظر: النكت على الألفية:٢٦١/١.
[٨٧] -ينظر:ارتشاف الضرب:١١٦٢/٣، والهمع:٣٥٦/١، والنكت على الألفية:٢٦١/١.
[٨٨] -ينظر: الهمع:٣٥٦/١.
[٨٩] -ينظر:الهمع:٣٥٦/١.
[٩٠] -ينظر: الهمع:٣٥٦/١.
[٩١] -الهمع:٣٥٦/١.

[92] -الهمع:١/٣٥٧.

[93] ينظر: الهمع:١/٣٥٢.

[94] -ينظر:الإنصاف:١/١٦٦.

[95] -ينظر: كتاب سيبويه:١/٥٩.

[96] -ينظر: المقرب:١/١٠٢، وشرح الكافية الشافية:١/٨٢، وشرح ابن عقيل:١/٢٧٩.

[97] ينظر: شرح ابن عقيل:١/٢٧٩.

[98] -ينظر: الإنصاف:١/١٥٦.

[99] -معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/٨٧.

[100] -ينظر:شرح الكافية الشافية:١/٨٥، وشرح ابن عقيل:١/٢٨٨.

[101] -ينظر: المغني لابن فلاح:٣/١١٠.

[102] -ينظر: شرح قطر الندى:١٤١.

[103] -ينظر: النحويون والقرآن:٣٠٩.

[104] -ينظر: شرح ابن عقيل:١/٢٨٨.

[105] ينظر:تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:٢٩٥.

[106] ينظر:شرح ابن عقيل:١/٢٨٩.

[107] ينظر: ديوان النابغة الجعدي:١٧١.

[108] -الشواهد والأمثلة النحوية:٣٣٤.

[109] -شرح الكافية الشافية:١/٨٥.

[110] -ينظر:المغني لابن فلاح:٣/١١٥-١١٦، ومغني اللبيب:١/٤٨٧.

[111] -ينظر:المغني لابن فلاح:٣/١١٥-١١٦، ومغني اللبيب:١/٤٨٧-٤٨٨.

[112] -ينظر: ديوان أبي زبيد الطائي:٣٠.

[113] -ينظر: مختصر في شواذ القراءات(القرآن):١٢٩.

[114] ينظر:شرح ابن عقيل:١/٢٩٥، وشرح الأشموني:١/٤٨٣.

[115] -ينظر: معاني القرآن للأخفش:٢/٤٩٢.

[116] -ينظر:شرح ابن عقيل:١/٢٩٢، وشرح الأشموني:١/٤٧٦.

[117] ينظر:تخليص الشواهد في تلخيص الفوائد:٣٠٥.

[118] -ينظر:مختصر في شواذ القراءات(القرآن):٤٨.

[119] -ينظر:تخليص الشواهد في تلخيص الفوائد:٣٠٦.

[120] -ينظر:تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:٣٠٧.

[121] -ينظر:النحويون والقرآن:٢٨٩.

[122] -ينظر:البرهان للزركشي:١/٣٨١.

[123] -ينظر:مصطلحات ليست كوفية:١٤، ٣٢، ٥٢.

[124] -ينظر: المصطلح النحوي:١٣٣.

[125] -ينظر:معاني القرآن للفراء:١/١٢، و١/٢٣١ وغيرها.

[١٢٦] -ينظر:مجالس ثعلب:٥٢-٥٣.

[١٢٧] -ينظر:المنصوب على التقريب إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مج(٢٧)، عدد (١٠٧)، ص٤٩٥-٥٣٥.

[١٢٨] -همع الهوامع:٤٨٦/١، وينظر: ٤٢٧/١،٤١٥، والجنى الداني:٥٧٣، وارتشاف الضرب:١٢٣٩/٣، ومغني اللبيب:٣٨١/١-٣٨٢.

[١٢٩] -مجالس ثعلب:٥٣.

[١٣٠] -همع الهوامع:٤١٥/١.

[١٣١] - المنصوب على التقريب:٤٩٥.

[١٣٢] -ينظر: بحث المنصوب على التقريب:٤٩٥٦-٤٩٨.

[١٣٣] -ينظر: المصدر نفسه:٤٩٨-٤٩٩.

[١٣٤] -مجالس ثعلب:٥٣.

[١٣٥] -ينظر: مختصر في شواذ القراءات (القرآن):٦٠.

[١٣٦] -ينظر:المنصوب على التقريب:٤٩٩.

[١٣٧] -ينظر:شرح الرضي على الكافية:٤٦١/٢.

[١٣٨] -ارتشاف الضرب:١١٤٨/٣.

[١٣٩] -لم أعثر على البيت في ديوان حسان بن ثابت غير أنَّ د. البعيمي ذكر أنه موجود في ملاحق الديوان، ينظر ملاحق ديوان حسان:٣٨١، نقلا عن المنصوب على التقريب:٥٠١.

[١٤٠] -ارتشاف الضرب:١١٤٨/٣.

[١٤١] -ينظر: المنصوب على التقريب:٥٠٢.

[١٤٢] -ينظر: المصدر نفسه:٥٠٣.

[١٤٣] -الكتاب:٨٣/٢.

[١٤٤] ينظر: معاني القرآن للفراء:٨٣/٣.

[١٤٥] مجالس ثعلب:٥٢-٥٣.

[١٤٦] -معاني القرآن للفراء:٢٣١/١-٢٣٢.

[١٤٧] -معاني القرآن للفراء:٨٢/٣.

[١٤٨] -ينظر:المقتضب:٣٠٠/٤.

[١٤٩] -ينظر: شرح قطر الندى:١٢٨، والاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي:١٣٤-١٣٥.

[١٥٠] ينظر: كتاب معاني الحروف:١٠٣.

[١٥١] -ارتشاف الضرب:١٢٣٩/٣، وينظر: الجنى الداني: ٥٧٣.

[١٥٢] -ينظر: ارتشاف الضرب:١٢٣٩/٣.

المصادر

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسيِّ المتوفى (٧٥٤هـ)، الطبعة الأولى ، تحقيق : مصطفى أحمد النماس ج١(١٤٠٤هـ-١٩٨٤)، ج٢(١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م)، مطبعة النسر الذهبي .

- الأصول في النحو لابن السراج (أبي بكر محمد بن سهل ابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ج١، مطبعة النعمان – النجف الأشرف (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، وج٢، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة (١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م) .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين الحويين البصريين والكوفيين، لأبي بركات الأنباري، قدم له ووضع حواشيه:حسن حمد، بإشراف: د.إميل يعقوب،دار الكتب العلمية- بيروت،الطبعة الثانية (٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ).
- أوزان الفعل ومعانيها د. هاشم طه شلاش ،مطبعة الآداب– النجف الأشرف (١٩٧١م) .
- البرهان في علوم القرآن للزركشي (أبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة – بيروت (١٣٩١هـ) .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطيِّ (٩١١هـ)، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركائه (١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م) .
- تحقيقات نحوية د.فاضل السامرائي، الطبعة الثانية، د. ت.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق: د.عباس مصطفى الصالحيّ، الطبعة الأولى ، المكتبة العربيَّة – بيروت (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
- التعريفات للشريف الجرجانيِّ (أبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ) وزارة الثقافة والإعلان – دار الشؤون الثقافية العامة (١٩٨٦م).
- الجنى الداني في حروف المعاني لابن أمِّ قاسم لمراديِّ (أبي الحسن المعروف بابن أمِّ قاسم المراديِّ المتوفى سنة ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية، منشورات دار الآفاق الجديدة –بيروت (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
- الخصائص لابن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: د. محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية – بغداد (١٩٩٠م) .
- الخلاف النحويِّ بين الكوفيين مهديّ صالح الشمَّريِّ أطروحة دكتوراه كليَّة الآداب - جامعة بغداد (١٤٦١هـ – ١٩٩٥ م) .
- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة-بيروت، الطبعة الأولى(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر (١٩٥٨م).
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: عبد العزيز رباح، دمشق(١٣٨٤هـ).
- سنن الترمذي (محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة٢٧٩هـ) ، تحقيق:عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر –بيروت (١٤٠٣هـ) .

- شرح ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المتوفى سنة ٧٦٩هـ)، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الاولى (١٤٢٧هـ) مكتبة اللقاء- ايران –قم، مؤسسة العطار- العراق- النجف الأشرف.
- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك المسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، (أبي الحسن نورالدين علي بن محمد الشافعي المتوفى سنة ٩٢٩هـ)الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصريَّة .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر -بيروت،الطبعة الأولى (١٤٢٧-٢٠٠٦).
- شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي، أبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي النحوي من نحاة القرن الثامن الهجري، تحقيق:د.عبد الحميد السيد أحمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٩م.
- شرح الألفية لابن الناظم (أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك المتوفى٦٨٦هـ) صحَّحه و نقَّحه محمد بن سليم اللبابيدي ، المكتبة العثمانيَّة – بيروت .
- شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥هـ)، عيسى البابي الحلبي.
- شرح الرضيّ على الكافية(رضيِ الدين محمد بن الحسن الأستراباذيِّ المتوفى سنة ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسَّسة الصادق طهران (١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م).
- صحيح البخاري،دار صادر - بيروت.
- شرح قطر الندى وبلّ الصد لابن هشام الأنصاريّ ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. أميل يعقوب ، دار الكتب العلميَّة بيروت – لبنان ، الطبعة الثانيَّة (١٤٢٠هـ- ٢٠٠م) .
- شرح المفصل لابن يعيش النحوي، تحقيق:أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة:إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، مصر- القاهرة.
- شعر أبي زبيد الطائي ، جمعه وحققه : د. نوري حمدي القيسي ، مطبعة المعارف بغداد – بغداد (١٩٧م) .
- الشواهد والأمثلة النحوية دراسة تحليلة تقويمية، د.كريم عبد الحسين الربيعي،دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، العراق –بغداد، ط١ (٢٠١٠).
- كتاب سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون / الطبعة الثالثة، عالم الكتب (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
- الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشريّ (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريِّ الخوارزميّ المتوفَّى سنة ٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق:خليل مأمون شيحا ، الطبعة الأولى، دار المعرفة بيروت– لبنان (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م) .

- مجالس ثعلب (أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف.
- مختصر في شواذ القراءات (القرآن) لابن خالويه، عنى بنشره ج.برجستراشر، دار الهجرة.
- المصطلح النحوي حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د عوض بن حمد القوزي، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض- السعودي' (١٤٠١هـ- ١٩٨١م).
- مصطلحات ليست كوفية، د.سعيد جاسم الزبيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع (١٩٩٨م).
- معاني القرآن للفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ) تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، دار السرور.
- معاني القرآن للأخفش (أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥هـ)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى مطبعة المدني، مكتبة الخانجي بالقاهر (١٤١١هـ – ١٩٩٠م) .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث – القاهرة (١٤٢٤هـ –٢٠٠٤ م) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاريِّ، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعه: د. أميل يعقوب، الطبعة الأولى منشورات عليّ بيضون، دار الكتب العلميَّة بيروت– لبنان (١٤٨١هـ – ١٩٩٨م).
- المغني في النحو لابن فلاح اليمنيِّ (تقي الدين أبي الخير منصور ب فلاح اليمنيِّ النحويِّ المتوفى سنة ٦٨٠هـ) ، تقديم وتحقيق ك د. عبد الرزاق السعديِّ ، الطبعة الأولى ، وزارة الثقافة و الإعلام – دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة – بغداد (١٩٩٩م).
- المفصَّل في علم العربيَّة للزمخشريِّ، الطبعة الثانية، دار الجيل ، بيروت –لبنان .
- المقتضب للمبرِّد (أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد المتوفى سنة ٢٨٥هـ)، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الرابعة، جمهورية مصر العربيَّة – القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، مطابع الأهرام التجاريَّة، (١٤١٥ هـ- ١٩٩٤م).
- المقرَّب لابن عصفور ، تحقيق : د. أحمد عبد الستار الجواريِّ و د. عبد الله الجبوريِّ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني – بغداد (١٣٩٢هـ – ١٩٧٢ م) .
- المنصوب على التقريب، د.إبراهيم بن سليمان البعيمي- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (المدينة المنورة).- مج ٢٧، ع ١٠٧.- ص ص٤٩٥ - ٥٣٥ ص.
- النحويون و القرآن د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمَّان– الأردن .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطيِّ، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقيَّة.
- كتاب الإنصاف والخلاف النحويِّ بين المذهبين ، محمد خير الحلوانيِّ (١٩٧٠م) .

- لسان العرب لابن منظور الأفريقي، مراجعة وتدقيق: د.يوسف البقاعي، إبراهيم شمس الدين، نضال علي منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولي (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
- نظرية النحو العربي ورؤيتها لتحليل البنى اللغوية، د.رابح بومعزة، عالم الكتب، أربد - الأردن، الطبعة ١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي، دراسة وتحقيق: د.فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية-بيروت –لبنان، ط١، (٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ).